الفصل الأول

الإطار العام للبحث

مقدمـة البحث:

شغلت قضية البيئـة إهتمام العديد من دول العالم كأساس للحفاظ على البيئة للأجيال الحالية والقادمة. ولم يعد الاهتمام بالقضايا البيئية منصباً فقط على الدول المتقدمة فحسب بل تعدتها أيضاً إلى الدول النامية. وأصبحت الدول الصناعية محط أنظار العديد من الهيئات المحلية والدولية ذات الاهتمام بالقضايا البيئية نظراً لما للعملية الصناعية من تأثير مباشر على التلوث البيئي ونضوب الموارد الطبيعية.

وإذا تأمَّلنا في البيئة بمدلولها الشامل لوجدناها قد حظيت بقدر عظيم من الاهتمام فى الشرائع السماوية ، فقد وضع الإسلام الإطار العام لقانون حماية البيئة في قوله ـ جلَّ جلاله ـ: ﴿وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ (سورة الأعراف الآية 85) – وقال جلَّ شأنه: ﴿وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾(سورة البقرة الآية 60)، وقال تعالى: ﴿وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي االأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾(سورة القصص الآية 77) .

وتحظى البيئة في شريعة الإسلام باهتمام بالغ، فهي ميراث الأجيال، وفيها أودع الله كلّ مقومات الحياة للإنسان، لذلك أرسى الإسلام الأسس والقواعد والمبادئ التي تضبط وتقنن علاقة الإنسان ببيئته لتتحقق من خلالها العلاقة السوية والمتوازنة التي تصون البيئة من ناحية، وتساعدها على أداء دورها المحدد من قبل الخالق العليم في إعالة الحياة من ناحية أخرى. وقد أصبحت قضيَّة البيئة بمشكلاتها المتعددة بدءا من تلوّثها، واستنزاف مواردها، وصولاً إلى الإخلال بتوازنها، من القضايا الملحة في عالمنا المعاصر، وما تواجهه البشرية اليوم من مشكلات وكوارث بيئية إن دلّ على شيء، فإنَّمَا يدلّ على غياب الوعي والحس البيئي وتجاهلنا للبعد الإسلامي الذي يجب أن يحكم سلوكياتنا وتصرفاتنا تجاه بيئتنا.

فلا شكّ أن سلوك الإنسان الخاطئ وغير الرشيد في تعامله مع موارد البيئة جعلها تتعرض لخطر شديد، وما يعانيه العالم اليوم من مشكلات ومخاطر بيئية والتي هي نتاج ما اقترفناه في حقّ بيئتنا من استغلال مدمّر ومستنزف لِمواردها، هذه المعاناة تعتبر نوعاً من العقوبة الإصلاحية يلفت الحقّ ـ جلّ في علاه ـ نظرنا إليها لعلَّنا نفيق عما نَحن فيه، ونرجع إلى تعاليم الإسلام وضوابطه في التعامل مع البيئة.

إن قضيَّة البيئة وما تضمنته من أبعاد متشعبة ومشكلات متعددة، قد طرحت نفسها في العقدين الأخيرين كواحدة من أخطر القضايا في العصر الحديث إن لم تكن أخطرها على الإطلاق. وإن تفاقم المشكلات البيئية في

العالم أجمع، وما ترتب عليها من مخاطر تهدّد كلّ الكائنات على السواء أصبح من الأمور التي تستوجب من الجميع المشاركة الفاعلة في مواجهة تلك المشكلات البيئية سواء أكانت مشكلات بيئية على المستوى المادي (تلوّث الهواء . تلوّث الماء . التلوّث الإشعاعي . التلوّث الضوضائي . تلوّث التربة . تلوّث الغذاء... الخ) أم مشكلات معنوية (تلوّث خلقي . تلوّث ثقافي . تلوّث سياسي . تلوّث اجتماعي... الخ)، مع تسليمنا بأن النمط الثاني (التلوّث المعنوي) يعتبر الأساس بل والأخطر على البيئة من كل الأنواع الأخرى، بل ويستوجب اهتماما خاصا من كل الجهات المعنية على مستوى الحكومات أو مستوى الهيئات الرسمية وغير الرسمية.

أعطت جمهورية مصر العربية كأحدى دول العالم النامية اهتماما كبيراً للقضايا البيئية وينبع هذا الاهتمام من رغبة الدولة في الحفاظ على البيئة وبالأخص مواردها الطبيعية، هذا بالإضافة إلى تزايد الأصوات داخل المجتمع المصرى بالمطالبة بضرورة قيام القطاع الخاص بتحمل مسؤولياته تجاه البيئة.

ومن هذا المنطلق يرى الباحث القيام بدراسة علمية وعملية ميدانية لدراسة وتحليل التكاليف البيئية لدى الشركات الصناعية لإلقاء الضوء على مدى اهتمام هذه المنشآت بالقضايا البيئية وطبيعة التكاليف البيئية التي تتحملها هذه المنشآت ودورها فى ترشيد القرارات الاستثمارية . وسوف يقوم الباحث فى دراسته باستعراض مفهوم وطبيعة التكاليف البيئية وطرق معالجتها ، ومفهوم القرارات ، من خلال العديد من الدراسات السابقة.

أما الدراسة الميدانية فقد اعتمدت على القيام بجمع البيانات المتعلقة بالدراسة من خلال قائمة استقصاء يتم توزيعها على المنشآت الصناعية ، والموضحة فى حدود البحث والتى تقتصر على المنشآت والشركات العاملة فى مجال تشغيل المعادن (دون المنشآت الصغرى) وذلك خلال السنوات 2007 حتى 2011 .

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث فى أن تجاهل استخدام المعلومات المحاسبية البيئية وخاصة التكاليف البيئية منها في صنع القرارات الاستثمارية قد أهمل الجانب البيئي عند صنعها، هذا الإهمال جعل المستثمرين في غفلة عن المتطلبات والتشريعات البيئية التي تلزم الشركات بتحمل تكاليف إضافية لم تؤخذ بالحسبان وذلك تحت طائلة من يلوث يدفع. وبالتالي انعكست النتيجة على أرباحهم بالسلب ، وقد كانت تلك النتيجة قاسية في بعض الأحيان

بحيث جعلت المستثمر في وضع حرج ونادما على ما اتخذه من قرار يعد خاطئا بسبب غياب معلومات هامة عنه هي معلومات التكاليف البيئية والالتزامات البيئية.

كما أن غالبية هذه المنشآت لا توجد بها إدارات متخصصة للاهتمام بالتكاليف البيئية ويرجع ذلك إلى قصور نظام المعلومات بالشركة وعدم إمكانية تتبع مثل هذه التكاليف وأن قلة من هذه الشركات التي تتبع معايير محددة للتفرقة بين التكاليف البيئية التشغيلية والرأسمالية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث فى جانبين علمى وعملى كما يلى :

أهمية علمية :

أ) تبدو الأهمية العلمية للبحث من خلال تسليط الضوء على ماهية معلومات التكاليف البيئية وآلية صنع القرارات وجدوى استخدام تلك المعلومات في صنع القرارات بشكل عام والاستثمارية منها بوجه خاص.

ب) لم يتم تناول المحاسبة البيئية بشكل عام والتكاليف البيئية منها بشكل خاص من جانب الأجهزة والجهات والمنظمات المهنية والعلمية كما هو الحال بالنسبة لفروع المحاسبة الأخرى .

ج) لم يتم أخذ الآثار البيئية فى الحسبان عند تقييم وتحديد نتائج العمليات لمؤسسات الأعمال وذلك بسبب عدم توافر معايير ومبادىء محاسبية يمكن الاعتماد عليها لإجراء مثل هذا التقييم وإدراج نتائجه بالقوائم المالية

د) الاهتمام الكبير من جانب العديد من المنظمات الدولية – ومن أهمها إدارة التنمية المتواصلة والتنمية الاجتماعية بالهيئة العامة للأمم المتحدة un Division for Sustainable and Social Development .

حيث قامت هذه المنظمة بتكوين ما يسمى بمجموعة خبراء الأمم المتحدة فى مجال محاسبة نظام الإدارة البيئية وهى . Un EMA Expert Group

أهمية عملية :

تتمثل الأهمية العملية لهذا البحث فى جانبين :

أ) أن غياب استخدام المعلومات المحاسبية البيئية وخاصة التكاليف البيئية منها في صنع القرارات بوجه عام والاستثمارية منها بوجه خاص قد تؤدى فى بعض الأحيان الى اتخاذ القرارات الخاطئة والتى قد تحمل الشركة تكاليف إضافية لم يتم أخذها فى الحسبان وهذه التكاليف قد تكون فى صورة تعويضات بيئية إلتزمت بسدادها العديد من الشركات والتى نتجت عن الأضرار التى لحقت بالبيئة الطبيعية والبشرية والناتجة عن أنشطة هذه الشركات ، وقد تكون هذه التكاليف فى صورة تكاليف تتحملها الشركة نظرا لتوفيق أوضاعها عن طريق تعديلات لازمة وضرورية على نظم إنتاجها وذلك للحد من التلوث الناتج عن أنشطتها ، وبالتالي انعكست النتيجة على أرباح هذه الشركات .

ب) كما أن غالبية هذه المنشآت لا توجد بها إدارات متخصصة للاهتمام بالتكاليف البيئية ويرجع ذلك إلى قصور نظام المعلومات بالشركة وعدم إمكانية تتبع مثل هذه التكاليف وأن قلة من هذه الشركات التي تتبع معايير محددة للتفرقة بين التكاليف البيئية التشغيلية والرأسمالية.

أهداف البحث :

يهدف البحث بصورة أساسية إلى الآتى : -

١. بيان أهمية دراسة وتحليل التكاليف البيئية لإدراجها ضمن عناصر التكاليف التى يُعتمد عليها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية .

٢. ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بإدخال التكاليف البيئية ضمن عناصر التكاليف ، المترتبة على القرار الاستثمارى لمقابلتها بالإيرادات الناتجة عن الاستثمارات .

٣. إجراء دراسة ميدانية لإثبات أهمية التكاليف البيئية ضمن عناصر تكاليف المشروعات الاستثمارية عند اتخاذ القرارات .

فروض البحث:

فى ضوء طبيعة المشكلة وما هو مستهدف من دراستها فإن فروض البحث تتمثل فى :

١. **الفرض الأول : لا توجد علاقة معنوية بين استخدام معلومات التكاليف البيئية في صنع القرارات الاستثمارية وبين جودة القرارات الاستثمارية .**

٢. **الفرض الثانى : لا توجد علاقة معنوية بين عدم توافر معايير ومبادىء محاسبية لقياس التكاليف البيئية وبين قدرة نظام معلومات التكاليف البيئية فى دعم إتخاذ القرارات الاستثمارية .**

٣. **الفرض الثالث : لا توجد علاقة معنوية بين عدم وجود إدارات متخصصة داخل الشركات والمنشآت للاهتمام بالتكاليف البيئية وبين قصور نظام المعلومات بالشركة وعدم إمكانية تتبع مثل هذه التكاليف .**

حدود البحث:

سوف يقتصر البحث على الحدود التالية : -

١. **الحدود المكانية : القطاع الصناعى الخاص بالشركات التى تقوم بتصنيع وتجميع الوحدات اللازمة لصناعة التبريد ، بمدينة العاشر من رمضان باعتبارها قلعة صناعية وذلك عن الفترة من السنوات 2007 إلى 2011 ، ((علما بأن هذا البحث لا يتضمن الشركات والمنشآت الفردية الصغيرة أو المتناهية الصغر ، وهى الشركات التى عرفها القانون رقم 141 لسنة 2004 بشأن تنمية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر فى مادتيه 1 ، 2 بالشركات التى لا يجاوز رأسمالها المدفوع عن مليون جنيه ، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملا)) .**

٢. **الحدود الزمنية : الفترة من السنوات 2007 إلى 2011 .**

منهج البحث:

تتطلب البحوث العلمية نوعا من التفكير الذى يتضمن كلا من المنهج الاستقرائى والاستباطى ، وعادة ما تنتهى البحوث الاستقرائية إلى صياغة فروض بحثية وهذه الفروض يتم اختبارها من خلال تطبيق المنهج التجريبى للوقوف على مدى إمكانية إثبات هذه الفروض .

وتتطلب الدراسة العلمية والنظرية الاعتماد على الكتب العلمية والمقالات والأبحاث المنشورة والدوريات العربية والأجنبية المرتبطة بمشكلة البحث

ويعتمد هذا البحث على منهجين أساسيين هما : -

١. **<u>المنهج الاستقرائى :</u>**

ويهدف إلى بناء إطار لأبعاد مشكلة البحث وأهدافه حيث أنه سوف يتناول التأصيل العلمى لأبعاد المشكلة وذلك بالاعتماد على الكتب العلمية والمقالات والأبحاث المنشورة والدوريات العربية والأجنبية المرتبطة بمشكلة البحث .

٢. **<u>المنهج الاستنباطى :</u>**

والذى من خلاله سوف يقوم الباحث باختبار فروض البحث وتحديد مدى قبول هذه الفروض من عدمه ، وذلك من خلال الدراسة الميدانية والتى سوف يقوم الباحث بإجرائها عن طريق قائمة استقصاء لعينة من الشركات الصناعية ذات الاستثمارات المتوسطة والكبرى العاملة فى مجال إنتاج وتشكيل المعادن (ولا يشمل مجتمع البحث المنشآت والشركات الصغرى العاملة فى هذا المجال) .

وسوف يتم تحليل بيانات الدراسة الميدانية إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائى Spss لاستخراج النتائج والنسب المئوية والوسط الحسابى والانحراف المعيارى والتوزيعات التكرارية والأساليب الإحصائية الأخرى ، لتحديد أهمية كل متغير من متغيرات الدراسة .

خطة البحث ومحتوياته :

تم تناول هذا البحث من خلال الدراسة النظرية والتى تعتمد على المنهج الاستقرائى والذى يهدف إلى بناء إطار لأبعاد مشكلة البحث وأهدافه حيث أنه سوف يتناول التأصيل العلمى لأبعاد المشكلة وذلك بالاعتماد على الكتب العلمية والمقالات والأبحاث المنشورة والدوريات العربية والأجنبية المرتبطة بمشكلة البحث .

وكذلك الدراسة الميدانية والتى تعتمد على المنهج الاستباطى والذى من خلاله سوف يقوم الباحث باختبار فروض البحث وتحديد مدى قبول هذه الفروض من عدمه ، وذلك من خلال الدراسة الميدانية والتى سوف

يقوم الباحث بعملها عن طريق قائمة استقصاء لعينة من الشركات الصناعية ذات الاستثمارات المتوسطة والكبرى العاملة فى مجال إنتاج وتشكيل المعادن (ولا يشمل مجتمع البحث المنشآت والشركات الصغرى العاملة فى هذا المجال) .

وسوف يتم تحليل بيانات الدراسة الميدانية إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائى SPSS لإستخراج النتائج والنسب المئوية والوسط الحسابى والانحراف المعيارى والتوزيعات التكرارية والأساليب الإحصائية الأخرى ، لتحديد أهمية كل متغير من متغيرات الدراسة .

ملخص الفصل الاول

يتناول الفصل الأول الإطار العام للبحث ويتضمن مشكلة البحث التي تتلخص في تجاهل المعلومات المحاسبية المتعلقة بالتكاليف البيئية والتي بدورها تؤثر على صنع القرارات الاستثمارية ، مما يعوق عملية اتخاذ القرارات وأخذ الجانب البيئي في الاعتبار.

ويهدف البحث إلى:

١. بيان أهمية دراسة وتحليل التكاليف البيئية لإدراجها ضمن عناصر التكاليف التى يُعتمد عليها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية .

٢. ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بإدخال التكاليف البيئية ضمن عناصر التكاليف ، المترتبة على القرار الاستثمارى لمقابلتها بالإيرادات الناتجة عن الاستثمارات .

٣. إجراء دراسة ميدانية لإثبات أهمية التكاليف البيئية ضمن عناصر تكاليف المشروعات الاستثمارية عند اتخاذ القرارات .

ولتحقيق هدف البحث قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات الصناعية عن طيق استمارة استبيان وزعت على عينة البحث لمعرفة مدى تأثير التكاليف البيئية على صنع القرارات الاستثمارية.

الفصل الثاني

الدراســـــات السابقـــــة

المبحث الأول:

دراسات تناولت أهمية التكاليف البيئية

1- دراسة (Christophe and Bebbington, 1992)[1]

بعنوان "النموذج الفرنسي الاجتماعي A لتطوير المحاسبة البيئة"

تناولت هذه الدراسة مفهوم وأهمية المحاسبة عن البيئة في إطار عرض التجربة الفرنسية في هذا المجال وأوضحت أن المحاسبة عن البيئة هي نظام لإنتاج المعلومات عن الأداء البيئي للمنشأة تفيد أصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات، وأن هذا النظام يعد استجابة مرضية لحاجة أصحاب المصلحة في الوحدة إلى معلومات ذات بعد بيئي من ناحية وتجاوبا مع آثار التشريعات على نشاط التنظيم من ناحية أخرى، كم ا أوضحت الدراسة أن كل منشأة فرنسية بها أكثر من 300 عامل تقوم بإعداد قائمة بيئية تقدم معلومات كمية غير مالية مثل كمية الملوثات المحققة ومعلومات مالية مثل تكلفة الاستثمار في تكنولوجيا مكافحة التلوث أو الحد منه وعرضت الدراسة نموذجا للقائمة البيئية عن تلوث الماء، كما ورد عن الدراسة تقديم معلومات عن:

- **تحليل عناصر التلوث، المستوى الفعلي للتلوث في السنة الحالية والسابقة والأنشطة التي قامت بها في العامين الماضيين لمكافحة التلوث .**
- **تحديد تكاليف التجاوب مع المطالب البيئية.**
- **إعداد قوائم تضم بيانات ومعلومات عن الأنشطة وتأثيراتها البيئية.**

وخلصت هذه الدراسة إلى أن بعض المنشآت الفرنسية أعدت هذه القائمة وكان ذلك وفقاً لمتطلبات وزارة البيئة للحد من التلوث والإفصاح عن أداء المنشآت في هذا المجال.

رأى الباحث: يتفق الباحث مع هذه الدراسة في أهمية المحاسبة عن البيئة وكونها نظاماً لإنتاج معلومات عن الآداء البيئي للمنشأة حتى تكون تلك المعلومات من معطيات اتخاذ القرارات بالمنشأة ، ملتزمة في ذلك بمتطلبات وزارة البيئة.

2- دراسة (Rezaee et all 1995)[1]

1-B. Christophe, J Bebbington, "The French Bilan social –A pragmatic model for the development of accounting for The environment" A research Note The British Accounting Review. No. 24, sept, 1992, pp. 281-290.

تناولت هذه الدراسة أثر تزايد الإجراءات والقواعد الحكومية بشأن حماية البيئة على اقتصاديات منشآت الأعمال فأوضحوا أن المنشآت أصبحت مسئولة عن الحفاظ على البيئة مما شجع على الاهتمام بمدى مسئولية المنشأة عن تحقيق نتائج بيئية محددة وكذلك الاهتمام بالمعالجة المحاسبية المتعلقة بالقياس وتحليل التكاليف البيئية. ومن أهم نتائج الدراسة أن هناك اهتمام متزايد من قبل الجهات الحكومية بالأمور البيئية والمخاطر المصاحبة للأنشطة الإنتاجية للمنشآت كالتلوث من خلال حث المنشآت على الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية على أن تقوم الجهات المختصة بإعداد قواعد وإرشادات محاسبية محددة لقياس التكاليف البيئية كما أشارت الدراسة إلى أهمية إعداد إرشادات وقواعد محاسبية للمحاسبة عن التكاليف البيئية بهدف :

- **الإفصاح عن المخاطر البيئية المصاحبة لنشاط المنشأة وأثر ذلك على عناصر الإيرادات والمصروفات.**
- **الإفصاح عن الأداء البيئي ضمن القوائم المنشورة.**
- **وصف عام للأمور البيئية القابلة للتطبيق على المنشأة وآثار الالتزام بها على النفقات الرأسمالية والأرباح.**

<u>رأى الباحث:</u>

يتفق الباحث مع هذه الدراسة في الإفصاح عن المخاطر البيئية وأثرها على عناصر الإيرادات والمصروفات والإفصاح ضمن القوائم المنشورة، ويختلف الباحث في أن هذه الإجراءات كلها ليست كافية حيث يراد من هذا البحث أن تكون تلك الإفصاحات والإيضاحات مكملة أساسية داخل القوائم المنشورة.

3- دراسة (جمال صلاح الدين عوض، 1998م)[Ï]

دراسة بعنوان "حوكمة الشركات و الاهتمامات البيئية"

تناولت هذه الدراسة أثر المتغيرا ت الاقتصادية المعاصرة على حاجة المنشآت في إعادة النظر في تقييم مسارها وخصوصا فيما يتعلق بالبيئة، كون أن القضايا والمشاكل البيئية تعد أحد أهم وأخطر المشاكل التي تواجه المجتمعات وخصوصا المجتمعات الصناعية حيث اتضح أن المنافع الناتجة من خلال مزاولة المنشأة لنشاطها

1-Zabihollah. Rezaee, Joseph Z. Szend , Rajesh Aggarwal , "Corporate governance And accountability for Environmental concerns", Managerial Auditing Journal , vol.10 No. 8, 1995, pp. 27-33.

Ï-جمال الدين عوض، (1998م)"التحليل المحاسبي لتكاليف التحكم البيئي- دراسة ميدانية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، ع2، ص:255.

والتي تؤثر في النهاية على الدخل القومي لا تبرز الصورة الحقيقية ولا تمثل المنفعة الحقيقية إذا لم يؤخذ في الاعتبار عناصر التكاليف البيئية في الحسبان عند تحديد وتقييم النشاط مما يتحتم عليه تحميل التكاليف والأعباء البيئية على تكلفة المنتج النهائي علما أن الدراسة أشارت إلى القصور الحالي في تطبيق هذه الاستراتيجية حيث أن النظام الحالي لمحاسبة التكاليف يكتفي بحصر وحساب عناصر التكاليف المرتبطة بنشاط المنشأة دون الأخذ في الاعتبار التكاليف المرتبطة بالبيئة مما يؤثر على نتائج الأعمال وبالتالي يقلل من الاعتماد عليها وتوجد أساليب خاصة لقياس التكاليف البيئية لضمان انعكاسها بقيمتها الحقيقية سواء عند إعداد بيانات تكاليف الإنتاج أو عند اتخاذ قرارات التسعير كمؤشر لتقييم الأداء الأمر الذي يؤدي إلى الإخلال بالثقة في المعلومات المحاسبية ويرى الكاتب أن من العوامل التي ساهمت في هذا الخلل الحاصل مشكلة التكاليف البيئية التي يصعب التعرف عليها وقياسها بالأساليب التقليدية المتعارف عليها لتحليل العائد والتكلفة الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة استخدام أساليب خاصة لقياس التكاليف البيئية لضمان انعكاسها بقيمتها الحقيقية سواء عند إعداد بيانات تكاليف الإنتاج أو عند اتخاذ قرارات التسعير.

<u>رأى الباحث:</u>

يتفق الباحث مع هذه الدراسة فى أن المنافع الناتجة من خلال مزاولة المنشأة لنشاطها والتي تؤثر في النهاية على الدخل القومي لا تبرز الصورة الحقيقية ولا تمثل المنفعة الحقيقية إذا لم يؤخذ في الاعتبار عناصر التكاليف البيئية في الحسبان عند تحديد وتقييم النشاط مما يحتم تحميل التكاليف والأعباء البيئية على تكلفة المنتج النهائي.

4- دراسة (خالد سعيد، 2001م) [1]

دراسة بعنوان "محاسبة البيئة التحديات والفرص"

تشير هذه الدراسة إلى أن المحاسبة البيئية تُعد أحد طرق تحسين القرارات للمنشآت لمواجهة التحديات والفرص البيئية المتزايدة من خلال تحديد تكاليف البيئة الداخلية والخارجية المتنوعة، حيث انه كان من أسباب نشأة المحاسبة البيئية تفاقم الالتزامات البيئية التي شكلت جزءاً ملحوظاً من الالتزامات الكلية ويرى الكاتب أن

[1]-خالد سعيد، (2001م)، "محاسبة البيئة التحديات والفرص"، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد29، ابريل 2001 ص: 32.

قضايا البيئة وتداعياتها المستقبلية لم تستقطب بعد الضوء الكافي الكفيل لمواجهة النمو السكاني المطرد واستمرار المنشآت الصناعية مثل منشآت البتروكيماويا ت والحديد والصلب وهنا يأتي دور أهمية وجود نظام للمحاسبة البيئية والذي يخدم المنشأة للقيام بالتالي:

- **إدارة تكاليف البيئة بشكل أفضل.**
- **بناء وصياغة استراتيجيات المنشأة بأسلوب أمثل.**
- **تعزيز الدقة في تحديد تكلفة المنتجات والخدمات**
- **اكتشاف فرص جديدة للتقليل من تكاليف البيئة**

وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- **مساعدة الإدارة في التأكد من تطبيق القوانين البيئية**
- **اكتساب موقع تنافسي أفضل من خلال تخفيض الآثار البيئية السلبية وبالتالي تحسين تصميم المنتجات.**
- **مساعدة الإدارة في صنع قرارات استراتيجية بشأن استمرارية أو التخلص من منتجات معينة.**
- **تخفيض تكاليف الطاقة وتحويل الموارد.**
- **استكشاف فرص لحصر التكاليف والعمليات التشغيلية المرتبطة بالإنتاج.**

<u>رأى الباحث:</u>

يتفق الباحث مع هذه الدراسة في أن المحاسبة البيئية تُعد أحد طرق تحسين القرارات للمنشآت لمواجهة التحديات والفرص البيئية المتزايدة من خلال تحديد تكاليف البيئة الداخلية والخارجية المتنوعة.

5- دراسة (سالم بن عبد الله الجفيلي، 2002 م)[1]

[1]- سالم بن عبدالله الجفيلي، (2002م) دراسة لوزارة البلديات الإقليمية والبيئة: "أهمية التكاليف البيئية وحماية الاستثمار"،جريدة الوطن، سلطنة عمان، العدد6750، 5 يناير ص ص:1- 4.

دراسة بعنوان " أهمية التكاليف البيئية وحماية الاستثمار"

تشير هذه الدراسة إلى ضرورة إعداد دراسة جدوى اقتصادية عند اتخاذ قرار استثماري معين على أن تشمل الدراسة العائد والتكلفة البيئية للنشاط، وأوضحت الدراسة أن معظم التنظيمات الصناعية السائدة في الدول النامية ومنها الدول العربية ، وبخاصة التنظيمات الصناعية التقليدية والتي تتكون من عدد من المدخلات مثل الطاقة والمواد الأولية والقوى العاملة مما يؤدي إلى مخرجات رئيسية هي المنتجات والمخلفات ويتم التركيز على خفض تكاليف الإنتاج قدر الإمكان لزيادة العائد أو الربح دون الأخذ في الاعتبار تكاليف الإضرار بالبيئة التي تنتج من هذه الصناعة، وخلصت الدراسة إلى أن إعداد دراسة للجدوى البيئية تحتل ركنا هاما عند قيام المنشآت الاستثمارية والتي يراد إدراجها ضمن خطط التنمية الاقتصادية والصناعية.

حيث اهتم الفكر المحاسبي في السنوات الماضية بالمسؤولية البيئية والاجتماعية للمنشأة ومدى مساهمتها في التنمية ومكافحة التلوث واعتبار هذه المساهمة من المعايير الممكن استخدامها للحكم على أداء المنشأة

لذلك نجد أن بعض الدول تقوم عند تقييم أداء الصناعات وتحديد أسعار منتجاتها بالأخذ في الاعتبار التكاليف والعوائد البيئية، وفي ضوء ما سبق يتم قبول أو رفض القرار الاستثماري وما قد ينتج عن نشاط المنشأة من آثار سلبية أو ايجابية على النشاط الاقتصادي. ويشير الكاتب إلى أن دراسة الجدوى البيئية تعتبر أولى مداخل دراسات الجدوى التي يجب القيام بها كأساس لأي دراسة إنتاجية أو تمويلية لاحقة ويتوقف نجاح الدراسة على مدى فهم طبيعة النشاط الذي تمارسه المنشأة ومدى تأثير المتغيرات البيئية المحيطة على أهداف المنشأة.

<u>رأى الباحث:</u>

أن دراسة الجدوى البيئية سوف يكون لها تأثير على القرار الاستثماري للمنشأة وعلى تفضيل المستهلك بعد أن تتضح له جميع جوانب تأثير قيام المنشأة بأنشطتها المختلفة ومدى تأثيرها على البيئة و الموارد الطبيعية و الاقتصادية.